

A



SCCR/40/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 10 نوفمبر 2020

اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

الدورة الأربعون

جنيف، من 16 إلى 20 نوفمبر 2020

فرقة العمل المعنية بحق إعادة البيع الخاص بالفنانين

من إعداد الأستاذ سام ريكيتسون (أستراليا)

فرقة العمل المعنية بحق إعادة البيع الخاص بالفنانين

الفريق العامل الفرعي 2 المعني بإدارة حقوق إعادة البيع والطرائق الملموسة المتبعة في بلدان مختارة – ملخص حول العمل المنجز حتى الآن

تشكيلة الفريق العامل الفرعي

الأستاذ سام ريكيتسون (أستراليا) – منسق الفريق العامل الفرعي؛ والدكتور لابودي بيتر تشابا، نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، مكتب حق المؤلف الهنغاري؛ وريما سلهي، مديرة الشؤون القانونية والسياسات في جمعية حقوق التصميم والفنانين (المملكة المتحدة).

كما قدمت مساهمات قيمة من جودي جراي، وكالة حق المؤلف (أستراليا)؛ وماتس ليندبرغ، الرئيس التنفيذي السابق لجمعية حق المؤلف لمبدعي الفنون البصرية (السويد) ومدير المكتب السويدي لحق المؤلف والمستشارين فيه (SCOC)؛ وماري آن فيري فال، المديرة العامة لجمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (فرنسا).

ما هي المهمة التي كُلف بها الفريق العامل الفرعي

طُلب من الفريق العامل الفرعي تقديم نظرة عامة على الميزات الرئيسية لإدارة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية في بلدان مختارة تعمل بمثل هذه المخططات (بعض البلدان تعمل بها منذ مدة طويلة مقارنة بالبلدان الأخرى). ومن بين البلدان التي أُخذت نظر فيها حتى الآن هناك المملكة المتحدة وفرنسا وهنغاريا وأستراليا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وبولندا والسويد وروسيا والبرازيل وأوروغواي. ومن ناحية أخرى لم يتناول الفريق العامل الفرعي ضمن مهمته في هذه المرحلة القضايا الناشئة فيما يتعلق بتنفيذ وإدارة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية في البلدان النامية، على الرغم من أنه ينبغي التذكير بأن عددًا من البلدان في أفريقيا قد أصدرت تشريعات تتعلق بمثل تلك المخططات (السنغال ومالي).

وبالإضافة إلى ذلك، وردت تعليقات حول جوانب معينة من تنفيذ حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية بشكل عام من الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات تجار المصنفات الفنية والعتيقة.

الأسئلة التي طُلب التعليق عليها

أعد الفريق العامل الفرعي مشروع تقرير على أساس الردود الواردة من ممثلي جمعيات التحصيل المختصين في كل بلد باستثناء بولندا¹ على الأسئلة التالية التي وزعها منسق الفريق العامل الفرعي التابع لفرقة العمل:

¹ وهذه الجمعيات هي: جمعية حقوق التصميم والفنانين (المملكة المتحدة)؛ وجمعية مؤلفي فنون الجرافيك والفنون التشكيلية (فرنسا)؛ ووكالة حق المؤلف (أستراليا)؛ وجمعية الإدارة المشتركة لمبدعي الفنون البصرية (HUNGART) (هنغاريا)؛ واتحاد حماية حق المؤلف (الجمهورية التشيكية)؛ وجمعية المؤلفين (LITA) (سلوفاكيا)؛ وجمعية حق المؤلف لمبدعي الفنون البصرية (Bildupphovsrätt) (السويد)؛ والجمعية البرازيلية لحقوق مبدعي الفنون البصرية (AUTVIS) (البرازيل)؛ والجمعية العامة للمؤلفين في الأوروغواي (AGADU) (أوروغواي)؛ وجمعية أصحاب الحقوق لحماية وإدارة الحقوق في مجال الفنون البصرية (UPRAVIS) (الاتحاد الروسي).

1. متى سُنت حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية في بلدك، وكيف تم ذلك، على سبيل المثال، عن طريق تضمينها في القانون الوطني لحق المؤلف في بلدك، أو بموجب بعض اللوائح القائمة بذاتها، أو بطريقة أخرى؟
 2. ما المصنفات الخاضعة للمخطط؟ على سبيل المثال، هل هناك تقييدات على أنواع المصنفات الفنية المشمولة، أم أنها تذهب أبعد من ذلك، على سبيل المثال، شملها المخطوطات الأصلية؟
 3. ما هي عمليات إعادة البيع المشمولة؟ ما هي الاستثناءات القائمة؟
 4. ما هي الرسوم المفروضة وكيف يتم ذلك؟ هل هناك حدود دنيا أو قصوى مفروضة؟
 5. من الذي يلزمه الدفع؟
 6. كيف يُدار المخطط؟ على سبيل المثال، هل يُترك للفنانين بصفتهم الشخصية أم يخضع للإدارة الجماعية، وكيف يتم ذلك؟
 7. ما هي مستويات عائدات الفنانين؟ هل هناك مجموعات معينة تستفيد من العائدات أكثر من غيرها؟
 8. ما هي القضايا الإدارية الناجمة عن إدارة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية في بلدك؟ وعلى وجه الخصوص، ما هي قضايا التكاليف الناجمة؟ وإلى أي مدى كان من الممكن نشر التكنولوجيا الرقمية في نظامك الوطني؟
 9. هل توجد تدابير متبادلة للحصول فيما يتعلق بجمعيات التحصيل في الخارج؟ وعلى وجه الخصوص، إذا ما وُجدت تلك التدابير، هل تم تنفيذها؟ وما هي المبالغ التي تم تقاسمها بين البلدان فيما يتعلق بحقوق إعادة بيع المصنفات الفنية؟ وما هي الإيرادات التي تم توزيعها على الفنانين؟
 10. ما هي القضايا الأخرى الناجمة عن تنفيذ حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية في بلدك؟ هل لديها جمهور قوي من المؤيدين في بلدك؟
 11. هل تم اقتراح إدخال أي تغييرات على المخطط في بلدك؟
- وفما يلي ملخص موجز لمختلف الردود التي تم تلقيها حتى الآن.

1 سن حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية في كل بلد شملته الدراسة الاستقصائية

تم هذا الأمر بطرق مختلفة في بلدان مختلفة، على الرغم من إتاحة إطار عمل شامل في تلك البلدان التي تعد جزءًا من الاتحاد الأوروبي من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي رقم EC 2001/84 بشأن حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة سن حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية خارج قوانين حق المؤلف القائمة، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إلغاء أي التزام بتوفير معاملة وطنية للفنانين غير المواطنين الذين يسعون للحصول على الحماية من خلال اتفاقية برن (تترك المادة 14^(ب) من اتفاقية برن تلك الحماية، عند منحها، ضمن مسألة المعاملة بالمثل بين البلدان ذات المخططات المائة). وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن المادة 14^(ب) مفتوحة للغاية فيما يتعلق بمكونات حق إعادة البيع داخل أعضاء اتفاقية برن الذين يختارون تنفيذ ذلك الحق (في الوقت الحالي، سن حوالي نصف أعضاء اتفاقية برن الحاليين نوع من مخطط حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية).

2 المصنفات الفنية الخاضعة للمخطط

يختلف النطاق الذي يشمله المخطط، أي أنه قد يشمل المصنفات الفنية والمخطوطات كلها أو بعضها فقط، حسب كل بلد. وتتنجم الاختلافات والشكوك أيضًا عندما يتعلق الأمر بالمصنفات التي أنتجتها مجموعات بدلا عن شخص منفرد. وقد تنجم

أيضاً فحوات أو شكوك فيما يتعلق ببعض أنواع المصنفات الفنية على سبيل المثال، الأعمال التركيبية (التنصيبية)، والأعمال الرقمية والمولدة بالحاسوب، وأعمال الهندسة المعمارية، وأعمال الفنون التطبيقية، والأعمال اليدوية وما شابه ذلك. وتتمتع المخطوطات الأصلية بالحماية في عدد قليل فقط من البلدان، مع الإشارة إلى أن هذه ميزة اختيارية في حق إعادة البيع بموجب المادة 14^(ك) من اتفاقية برن.

وفي البلدان التي يختلف فيها تعريف المصنف الفني لأغراض حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية ولأغراض حماية حق المؤلف بشكل عام، قد تنجم فيها مشكلات عندما يُطلب منها تنفيذ حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية، ولا سيما فيما بين مهنيي سوق الفن وجمعية التحصيل ذات الصلة (المملكة المتحدة مثال على هذا الاختلاف).

3 عمليات إعادة البيع المشمولة والاستثناءات القائمة

بشكل عام، تشمل الحقوق عمليات إعادة البيع التي تضم حزمة مهنية في سوق الفن كفيما كان نوعها، مثل وكيل أو معرض، والتي تتمتع بحقوق إعادة البيع وغيرها على سبيل المثال المتاحف التي لا تعمل بالمخطط. وقد يبدو سبب تلك الاستثناءات واضحاً بما فيه الكفاية - صعوبة تحديد وتتبع مثل تلك المعاملات التجارية، ولكن قد يعني ذلك وجود فجوة كبيرة في دخل الفنانين من عمليات حقوق إعادة البيع تلك. وعادةً ما يُحدد الحد الأدنى من أسعار حقوق إعادة البيع في معظم أنظمة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية، وقد تنجم مشكلات صعبة في تحديد أي شيء قابل لإعادة بيعه بالفعل، على سبيل المثال، عند تضمين عناصر متعددة في معاملة تجارية واحدة (الألواح المزدوجة، والفن التصويري، وما إلى ذلك). وقد يتم التعامل مع تلك المسائل وغيرها، على سبيل المثال، معاملة ضريبة القيمة المضافة وأقساط المشتريين بشكل مختلف في إطار كل نظام من أنظمة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية.

4 الرسوم المفروضة

يُحدد إطار العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال شروط توجيه الاتحاد الأوروبي؛ وبالتالي لا ينطبق ذلك على أستراليا والبرازيل وأوروغواي وروسيا. ورغم أن المملكة المتحدة لم تعد جزءاً من الاتحاد الأوروبي بعد انسحابها منه، ليس هناك أي إشارة حتى الآن إلى أنها لن تحترم الرسوم المحددة في توجيه الاتحاد الأوروبي.

وبشكل عام، تمثل الرسوم المفروضة النسبة المئوية من قيمة حق إعادة البيع (بين 3 و5 في المائة)، ويستند العديد منها إلى نسبة مئوية من الزيادة في القيمة عند إعادة البيع. ويُطبق في الاتحاد الأوروبي جدول تنازلي تراكمي يصل إلى 5 في المائة بحد أعلى (انظر أدناه)، كما يُطبق الحد الأعلى في بعض البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

5 الأشخاص الملزمون بالدفع

يعد هذا جزءاً مهمًا من أي مخطط يتعلق بحقوق إعادة بيع المصنفات الفنية، حيث قد تختلف المسؤولية القانونية بشأن الدفع باعتباره مسألة ممارسة (وقابلية التطبيق). وفي حالة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، إذا كانت نقطة البداية المتفق عليها بين البلدان هي إلزام البائع بالدفع، فقد يختلف أعضاؤه حول ذلك بحيث سينص بعضها أن المشتري أو أي وسيط مهني في سوق الفن يشكل جزءاً من عملية إعادة البيع هو الملزم بالدفع بشكل فردي أو جماعي: المادة 4.1 من توجيه المفوضية الأوروبية. ووفقاً لذلك، هناك اختلافات بين القانون والممارسة الفعلية فيما يتعلق بالأشخاص الملزمين بالدفع في كل من بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

6 إدارة المخطط

تتعلق القضية الأساسية هنا ما إذا كان سيترك للفنانين ممارسة حق إعادة البيع بشكل فردي أو لا بد من ممارسته من خلال منظمة للإدارة الجماعية، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت الإدارة الجماعية إلزامية أم لا. وتعتمد البلدان التي يشملها هذا التقرير مجموعة من الأساليب، بدءًا من الإدارة الفردية (بولندا) والإدارة الجماعية الاختيارية (فرنسا وأستراليا) ووصولاً إلى الإدارة الجماعية الإلزامية (المملكة المتحدة وهنغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا). وتتوافق كل تلك الأساليب مع المادة 14^(ب) من اتفاقية برن. غير أن هناك مسألة أخرى وهي ما إذا كانت حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية ستكون فعالة عند ترك مسألة ممارسة حق إعادة البيع للإنفاذ الفردي بدل الجماعي.

7 مستويات عائدات الفنانين

إن ما يشغل بعض منتقدي حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية بوجه خاص هو توزيع العائدات بشكل غير متساو بين مجموعات معينة من الفنانين، على سبيل المثال، يستفيد الفنانون الأكبر سنًا والأكثر شهرة أكثر من الفنانين الأقل شهرة و/أو الفنانين الأصغر سنًا. ومن ناحية أخرى، قد يعود بالنفع الخاص على فئاني السكان الأصليين المعرضون للاستغلال. وقدمت مختلف البلدان التي ردت على هذا السؤال أدلة مختلطة. وتعتبر الأرقام الخاصة بفرنسا مفيدة للغاية هنا، حيث أشارت إلى أنه من بين فئات الفنانين، استفاد الرسامون أكثر من غيرهم، بينما ذهب الجزء الأكبر من الإيرادات إلى الفنانين مقارنة بالفنانات وإلى الأصول الفنية لهؤلاء الفنانين.

8 القضايا الإدارية الناجمة عن إدارة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية

تشير التعليقات الواردة هنا إلى عدد من القضايا العملية الناجمة عن إدارة حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية، بما في ذلك مشاكل تفسير التشريعات ذات الصلة (المملكة المتحدة)، وتحديد وتبعية الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية، والمشاكل المتعلقة بالأصول وحساب الرسوم. ومع ذلك، قد تتيح التكنولوجيا بعض الحلول، على سبيل المثال من خلال استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل (استكشفت إمكانية تطبيق تلك التكنولوجيا في العديد من البلدان).

9 التدابير المتبادلة للحصول فيما يتعلق بجمعيات التحصيل في الخارج

لا تتوفر كل جمعيات التحصيل التي شملتها الدراسة الاستقصائية في هذا التقرير على تدابير متبادلة مع جمعيات التحصيل الأخرى في الخارج. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في فرنسا والمملكة المتحدة، تتسم التدابير المتبادلة بوسع نطاقها للغاية ويكونها مفيدة للفنانين الأجانب. ومع ذلك، في حالات أخرى، قد تكون مثل تلك التدابير سارية، ولكنها نافذة فقط داخل مناطق معينة، مثل أوروبا، وبالتالي فهي تزال بحاجة إلى أن يتم تنفيذها بشكل فعال. وفي بعض الحالات، مثل أستراليا، لم تُفعل بعد الآليات القانونية لحماية الفنانين الأجانب.

10 القضايا الأخرى الناجمة عن تنفيذ حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية

في هذا القسم طُرح سؤال خاص حول ما إذا كان لحقوق إعادة بيع المصنفات الفنية جمهور قوي من المؤيدين في البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية. واختلفت الردود على ذلك، بدءًا من القبول العام والدعم الواسع (كما في فرنسا والسويد) إلى الشك والمعارضة الصامتة في بلدان أخرى (المملكة المتحدة) ووجهات النظر المنقسمة (كما في أستراليا)، فضلاً عن عدم

اليقين وعدم فهم حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية الناجمة عن المشكلات المتعلقة بمعنى ونطاق القوانين المحددة المتعلقة بتلك الحقوق (هنغاريا والجمهورية التشيكية وروسيا وغيرها). وتتفق جمعيات التحصيل، وإن لم يكن ذلك متوقعا، على أن تحسين إدارة وتنفيذ مخططات حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية مرهون بوضع إطار دولي لهذا الغرض.

11 التغييرات المقترحة إدخالها على المخطط

بالنسبة للتغييرات المحتملة التي تم اقتراح إدخالها أو التي قد تُدخل على المخطط، لم يُقترح إدخال ولم تُدخل أي تغييرات في الوقت الحاضر على المستوى الوطني، باستثناء فرنسا.

ملاحظات ختامية

تظهر البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية حتى الآن مجموعة متنوعة من الممارسات التي اعتمدت في تنفيذ مخططات حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية على المستوى الوطني. وهناك اختلافات فيما يتعلق بتلك المسائل مثل أنواع المصنفات وعمليات إعادة البيع المشمولة، والرسوم المفروضة، والشخص المسؤول (الأشخاص المسؤولون) عن الدفع، وطريقة إدارة الحق.

ومع ذلك، يمكن تسليط الضوء على قضيتين محددتين. الأولى هو أنه لا يبدو كافيًا ببساطة سن تشريعات تتعلق بحقوق إعادة بيع المصنفات الفنية، بل يجب أيضًا إيلاء اهتمام لكيفية تنفيذ تلك التشريعات على أرض الواقع. وهذا يؤدي إلى القضية الثانية، وهي أن التنفيذ يبدو أكثر فعالية عند البحث عن نوع من الحلول الجماعية، بدلاً من ترك هذا الأمر على أنه مسألة إنفاذ فردي. ويضاف إلى ذلك ملاحظة أخرى وهي أن التدابير المتبادلة بين البلدان التي تعتمد مخططات حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية كانت بطيئة في التطور، على الرغم من أنها ناجحة بما يكفي، كما هو متوقع في ضوء توجيه المفوضية الأوروبية فيما يخص أوروبا.

والملاحظة النهائية هي أن مخططات حقوق إعادة بيع المصنفات الفنية قد تكون مفيدة بشكل خاص للفنانين البصريين من السكان الأصليين.

[نهاية الوثيقة]